المحاضرة التاسعة عشر: الإستراتيجية الجديدة للمستوطنين الأوربيين في الجزائر

إن إحتلال فرنسا للجزائر بالقوة لا يمكن أن يؤثر على الحالة القانونية للسيادة الجزائرية فهذه الأخيرة باقية ملك للشعب الجزاري رغم عدم إستطاعة ممارستها بفعل الإحتلال الفرنسي.

و إنَّ إدعاء فرنسا أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا لا يمت للشرعية الدولية بأية صلة فانتقال السيادة لا يكون إلا برضا الشعب من خلال تقرير المصير، و الشعب الجزائري منذ بدأ إحتلال فرنسا لإقليمه حتى طردها منه و هو يكافح بوسيلتين: [1]

الأولى: عن طريق الثورات المستمرة بدءًا من ثورة الأمير عبد القادر ثم مقاومة أحمد باي، ثُمَّ ثورة أولاد سيد الشيخ، ثورة المقراني، ثورة لالا خديجة، ثورة الزعاطشة، ثم انتفاضة 1945 وما وقع فيها من مجازر، ثم ثورة أول نوفمبر.

الثانية: عن طريق المقاومة السياسية و المتمثلة في إنشاء أحزاب سياسية للمطالبة بحقوق الشعب الجزائري و من أهم هذه الحركات و الأحزاب نذكر:

–حزب نجم شمال إفريقيا 1926، الذي تحول إلى حزب الشعب عام 1937 ثم إلى تسمية حركة إنتصار الحريات الديمقراطية 1946.

–الحزب اللبرالي عام 1927 (كان يطالب بالمساواة بين الجزائريين و الفرنسيين).

–جمعية العلماء المسلمين عام 1931.

–الحزب الشيوعي الجزائري 1935 بعدما إنفصل عن الحزب الشيوعي الفرنسي.

–أصدقاء البيان و الحرية 1944 بقيادة فرحات عباس.

–و في سنة 1947 أنشأت المنظمة السرية من قبل حركة إنتصار الحريات الديمقراطية.

–و أخيرا جبهة التحرير الوطني التي فجرت ثورة نوفمبر 1945.

أولا: السياسات الجديدة للمستوطنين الأوربيين بالجزائر بعد 1870

لكي تكون لدينا رؤية واضحة عن سياسة المستوطنين الأوربيين في الجزائر في عهد الجمهورية الثالثة ينبغي أن نشير إلى أن برنامجهم كان جاهزا للعمل به منذ 1848 لكن الجيش الفرنسي الذي بسط نفوذه على الجزائر منذ الاحتلال لم يسمح للمستوطنين الاوروبيين أن يطبقوا برامجهم، فكما هو معروف، لقد استعان الجيش **بالمكاتب العربية**(Bureaux arabes) لكي يقيم جسور التعاون بينه و بين المواطنين الجزائريين.

و بالإيجاز فإن الصراع السياسي على السلطة كان قائما بين الأوربيين و الجيش إلى غاية 1870، أي حين انهزم الجيش في معركة **سيدان** وألقي القبض على نابليون الثالث من طرف الألمان و في تلك

[1] محمد ساكري، " مراحل التاريخ السياسي للجزائر"، مرجع سابق، ص 02.

المرحلة مالت الكفة لصالح المستوطنين الذين استولوا على السلطة في الجزائر فأصبحوا يسيرون البلاد و يحكمونها بأسلوبهم الخاص إلى غاية **1 نوفمبر 1954**، ويعتبر **أوغست وورنر** هو القائد الفعلي للمستوطنين و من أكبر المناضلين لتحقيق برامج المستوطنين و قد اشتهر هذا المفكر بالفكرة الأساسية التى قامت عليها سياسة الاستيطان في الجزائر و هي: "**نظرية الإدماج التدريجي الجزائريين**" و حسب هذه النظرية فإنَّهُ لا يمكن قبول مجتمع متخلف و همجي في مجتمع أوربي يتزعم الحضارة الغربية و تتمثل الخطة الأساسية للنظرية في: [1]

1)- التمثيل النيابي للمستوطنين الاوربيين في البرلمان الفرنسي.
2)- إقامة حكم مدني بدل الحكم العسكري.
3)- إنشاء مجلس أعلى للحكومة يتكون من شخصيات منتخبة.
4)- إعلان التل منطقة مدنية يحكمها ولاة ورؤساء البلديات.
5)- السماح للمحاكم الفرنسية بالنظر في القضايا الجنائية.
6)- عدم السماح للعرب بشراء الأراضي المُصادرة.
7)- عدم الاعتراف بأراضي الأعراش واقامة نظام الملكية الخاصة الفردية.

عندما تعرضت الجزائر لأزمة غذائية حادة في الفترة 1866-1868 استغلها المستوطنون وقاموا بحملة إعلامية لخلق انطباع لدى الرأي العام ان هذه الأزمة جاءت نتيجة لسوء الادارة من طرف جيش الامبراطورية فنجحت هذه الحملة وتقرر إنشاء لجنة برلمانية للتحقيق في الأزمة التي نتج عنها وفاة 600000 جزائري و اشتمل تقرير اللجنة على عدة مطالب للمستوطنين الأوربيين تمثلت في:

- توسيع نظام الحكم المدني؛
- إلغاء المكاتب العربية؛
- تقسيم أراضي الأعراش؛
- تطبيق نظام الملكية الفردية؛
- احلال نظام العدالة الفرنسي محل القضاء الجزائري؛
- التخلص من قادة القبائل العربية؛
- الاعتماد على نظام المحلفين الفرنسيين في المحاكم الجزائرية.

و بالفعل فقد أبدت اللجنة البرلمانية موافقتها على **الاندماج التدريجي** في اجتماع للبرلمان يوم 13 و 14 أفريل 1869 طالب رئيس اللجنة البرلمانية بتحقيق المطالب التي تعتبر مفيدة للمعمرين، لكن بعد تفطن وزراء الحرب الفرنسيين لهذا المخطط قام نابليون الثالث بتشكيل لجنة من9 اعضاء برئاسة المارشال **راندو** لإعطاء وصفا دقيق للأوضاع العامة بالجزائر و في 25 مارس 1870 قدمت اللجنة تقريرها للبرلمان

[1] نبيل بن حمزة، مرجع سابق، ص 14.

الفرنسي و اشتمل التقرير على فقرات تدين الادارة العسكرية و لكنه أعطى حق الانتخاب للنواب المسلمين الجزائريين كما أفضت اللجنة بإنشاء دستور بالجزائر يتمتع فيه المسلمون بحق تصويت و انتخاب نواب يمثلونهم في البرلمان الفرنسي و لكن لم يتم الموافقة على هذا المشروع فتعقدت الأمور في الجزائر في 1870يوم تحالفت الكنيسة مع زعماء الأوربيين أمثال **أوغست وورنر** حيث اتفق **الكاردينال لافيجري** مع الأوربيين على انتهاج سياسة جديدة تتمثل في وقف المهاجرين الأوربيين في الجزائر و العمل على إدماج السكان المسلمين و تحويلهم إلى مسيحيين متحضرين، لكن هذا التحالف بين الكنيسة و بعض الشخصيات الأوربية انهار بمجرد ظهور معارضة قوية في أوساط المستوطنين الأوربيين الذين عارضوا التعليم الكاثوليكي في الجزائر، كما قاموا بحملة عنيفة ضد **لافيجري** الذي يعتبر في نظرهم من المؤيدين للملك و المناهضين للنظام الجمهوري.

ثانيًا: سياسات تقوية نفوذ المستوطنين والقوانين الدّاعمة

يُلَاحظ أنّه بمجرد الإطاحة بحكومة نابليون الثالث يوم 02 سبتمبر 1870 وسجنه في ألمانيا إلى غاية 1871؛ تم نفيه إلى **بريطانيا** فيما بعد، وجاءت حكومة الدفاع الوطني لتتخذ إجراءات خطيرة لصالح المستوطنين الأوربيين، حيث تمثلت السياسة الجديدة في دمج الجزائر بفرنسا عن طريق إصدار 36 مرسوما متعلقا بالجزائر وبتعظيم سلطة المستوطنين وبانتقال السلطة من يد العسكريين الى يد المستوطنين، ونذكر منها ما يلي[1]:

1- المرسوم الصادر يوم 04 اكتوبر 1870 والمتعلق بمنح 6 مقاعد في البرلمان الفرنسي للمستوطنين الاوربيين بدلا من 04 في عام 1848 وبالتالي تقوية التمثيل السياسي للأوربيين.

2- المرسوم الصادر يوم 08 أكتوبر 1870 الخاص بتوسيع الحكم المدني إلى جميع المناطق العسكرية التي كانت غير خاضعة للحكم المدني.

3- المرسوم الصادر يوم 24 أكتوبر 1870 والذي أنشئ بموجبه منصب الحاكم العام المدني والذي يحكم في 03 ولايات في الجزائر.

4- قانونCrémieux : هو قانون أصدرته الحكومة الفرنسية عام 1870. وطبقًا لذلك، تمنح وزارة الدفاع الوطني في تور، فرنسا، كل اليهود في الجزائر الجنسية الفرنسية ويعملون في البلاد، مما يعني أنهم سيصبحون مواطنين فرنسيين وسيلتزمون بالقانون الفرنسي من تاريخ دخول القانون الفرنسي حيز التنفيذ.

إن القرارات و المراسيم المتوالية التي أصدرها كريميو تصب كلها في خدمة المعمرين، و لكونه يهودي حاول إدراج يهود الجزائر ضمن مخططه حتى يتمكنوا بدورهم من الحصول على الامتيازات التي هي

[1] غنية هاني، مرجع سابق، ص 24.

بحوزة المستوطنين غير اليهود. و بمجرد تعيينه في حكومة الدفاع الوطني حتى راح يصدر القرارات و المراسيم التي تخدم مصالح المستوطنين، و كان من ضمنها المرسوم الثاني الذي أعطى ليهود الجزائر حق المواطنة الفرنسية و أصبحوا يشكلون عنصرا استيطانيا آخر بحكم الامتيازات التي يخولها لهم القانون الفرنسي على أساس أنهم أصبحوا مواطنين فرنسيين، و بذلك يكون اليهودي كريميو قد بسط نفوذ اليهود في الجزائر بحصولهم على الجنسية الفرنسية.

حرر بمدينة تور في 24 أكتوبر 1870 /إمضاء أعضاء حكومة الدفاع الوطني.

و هذا هو نص المرسوم الثاني لقانون **كريميو** مترجم للعربية:

" إن حكومة الدفاع الوطني، تقرر بأن جميع الإسرائيليين الأهالي في عمالات الجزائر قد أصبحوا مواطنين فرنسيين، وسوف ينتظم قانونهم الحقيقي والشخصي ابتداء من إصدار هذا القانون الفرنسي. وسوف يحتفظون بجميع الحقوق التي اكتسبوها. إنَّ كل التشريعات وكل القوانين الصادرة عن مجلس الشيوخ و الأمراء أو القوانين المخالفة لهذا القرار تعتبر لاغية "[1].

5- مرسوم **نوفمبر 1970** الذي يضع المناطق العسكرية تحت سلطة ولاة العمالات.

وهو المرسوم الصادر يوم 10 نوفمبر 1870 والذي يسمح للمعمرين الأوربيين أن يعينوا الولاة في المناطق التي تخضع للحكم العسكري أي يعني أولوية المدني على العسكري.

6- المرسوم الصادر يوم 24 ديسمبر 1870 الذي يسمح للمستوطنين الأوربيين أن يوسعوا نفوذهم إلى المناطق التي يسكنها المسلمون الجزائريون والتي تديرها شخصيات جزائرية معينة من طرف فرنسا. حيث تمّ من خلاله ضم أراضي القبائل الجزائرية المجاورة لمناطق الاستيطان إلى المناطق المدنية.

---

[1] ياسين جوابي، « تعريف مصطلح قانون الأهالي 1871، التجنيس، التجنيد الإجباري وقانون كريميو»، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3J15KVO بتاريخ: 2017/10/25.